التحقيق الاداري في الوظيفة العامة : دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

صالح فرج صالح العويري المري

إشراف

الدكتور محمد خليل أبو بكر

جامعة الزيتونة الأردنية 2021

المُلخّص

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع التوازن بين صون حقوق الموظف العام، وبين ضمان التزامه بأداء واجباته ، وما قد يشوبه من خروج عن الغاية التي ابتغاها المشرع من إحداث هذا التوازن، كما هدفت الى التركيز على العامل الرئيسي في احداث هذا التوازن وهو التحقيق الإداري ، وذلك من خلال ثلاثة فصول، اشتمل كل فصل على ثلاثة مباحث. وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن الأفقي الوصفي نظراً لطبيعة الإشكالية المطروحة وتحقيقاً للأهداف المرجوة.

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: اعتبار التحقيق الإداري اجراءاً تمهيدياً للمحاكمة التأديبية، و تُمثل الضمانات الإجرائية والموضوعية وسيلةً يمكن من خلالها العمل على الحّد من التطرف في تأديب الموظف؛ حيث توفق الإدارة بين متضادين ، الأول: فاعلية قيام الإدارة بعملها على النحو المطلوب قانوناً، والثاني: العمل على عدم المساس بحقوق الأفراد المكفولة دستورياً، وأضافت الدراسة أن الشكل الكتابي هو أفضل الطرق في إثبات تبليغ الموظف، و أن حق الإطلاع على ملف التحقيق يُعد حقاً أصيلاً، كما يمكن الاستغناء عن التحقيق الإداري في حالة التحقيق مع الموظف جنائياً.

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة التدخل التشريعي للنص صراحة على تحديد مدة الوقف عن العمل في نظام الخدمة المدنية الأردني عند إحالة الموظف إلى التحقيق الإداري،

ووجوب إيراد نص في نظام الخدمة المدنية يقضي بضرورة إجراء التحقيق في كافة الحالات التي يراد فيها توجيه جزاء تأديبي بحق الموظف المخالف، ونص يكفل للموظف المحال إلى التحقيق الحق في توكيل محامي للدفاع عنه في هذه المرحلة من مراحل الدعوى التأديبية.

الكلمات المفتاحية: التحقيق الإداري، صحة التحقيق الإداري، ضوابط المشروعية، الموظف العام.